



الجامعة الوطنية للتعليم، ج و ت

Fédération Nationale de l'Enseignement, FNE

Tasdawit tanamort n aslmd

+٠٥٣٦٢٤٨ +٠٥٥٤٥٤١ +٠٥٣٢٨

الجامعة الوطنية للتعليم فرع فرنسا لأساتذة اللغة العربية والثقافة المغربية

FNE Section France ELCO

Fne_Maroc_France@yahoo.fr Fne_BN@yahoo.fr www.taalim.org

هاتف: 0033634787492

بلاغ

يطلب من الجامعة الوطنية للتعليم بفرنسا، انعقد لقاء بين ممثل السيد سفير المملكة المغربية وممثلي فرعنا النقابي بمقر السفارة بتاريخ 15/11/2013. تمحور اللقاء حول الاستماع الى المطالب الاساسية والانشغالات الكبرى التي تؤرق اساتذة اللغة العربية والثقافة المغربية بفرنسا ومن خلالهم باقي الاساتذة في الديار الاوروبية.

إن النقاط المركزية التي تطرق اليها ممثلو فرع الجامعة الوطنية بفرنسا تتمثل فيما يلي:

1. الاشارة إلى أن السياق العام الذي أتى فيه لقاء ممثلي الأساتذة في هذا المكان بداية السنة الماضية مع السيد القائم بالأعمال آنذاك لا يختلف كثيراً عن السياق الذي ينعقد فيه الاجتماع الحالي مع مكتب الجامعة الوطنية للتعليم.

2. إن ما يميز دائماً هذا السياق، هو تفاقم الأوضاع الاجتماعية، المادية، الإدارية والمهنية لرجال ونساء التعليم خصوصاً بعد القرار المفاجئ، الانتقامي والإنفرادي المتعلق بانهاء مهام الفوج الأول من الأساتذة والأساتذات على أساس إنهاء مهام كل الطاقم التعليمي الممارس حالياً بأوروبا مع نهاية سنة 2015.

3. التأكيد على أن القرار المسؤول الذي اتخذه الحكومة المغربية ومن خلالها مؤسسة الحسن الثاني في حق الأساتذة لم يراع أبداً ما راكموه من تجربة وما قدموه من تضحيات كبيرة لثبت دعائم الهوية المغربية في أبعادها الثقافية واللغوية لدى أبناء الجالية بالخارج إذ أن هذا القرار زلزل الاستقرار الاجتماعي و النفسي للأستاذة وأسرهم وأضحى كابوساً يومياً يهدد مستقبل مئات الأسر إن على المستوى الإداري بالنسبة للأباء أو على المستوى الدراسي بالنسبة للأبناء.

4. الغياب التام لروح المسؤولية والمصداقية التي طبعت مدبري هذا الهجوم الانتقامي ضداً على حراك تمثيليات رجال ونساء التعليم بأوروبا للمطالبة بحقوقهم المشروعة التي تضمنتها رسائل السيد الوزير الأول بتاريخ 09/03/2009 والسيد وزير المالية بتاريخ 19 مارس 2010 والسيد الرئيس المنتدب لمؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج الموجهة لسفير المملكة المغربية بباريس رقم 09/09/2010 بتاريخ 07 ماي 2010 في شأن تسوية الوضعية المادية للمعلمين العاملين بالخارج. إلا أنه وللأسف الشديد فعوض أن يتوجه السيد رئيس الحكومة وزیر التربية الوطنية السابق إلى من نعمتهم بالتسامح والغفاريت التي تنهب البلاد والعباد وتتابد الاستبداد والظلم فضل الهجوم على المستضعفين وتشريد أسر أساتذة الجالية المغربية.

5. الإشارة إلى عدم التزام مؤسسة الحسن الثاني بتنفيذ الوعود التي قطعها على نفسها الصيف المنصرم بتسهيل عملية تعيين المدرسين في المدارس القريبة من أماكن إقامتهم، تمكين الراغبين منهم من الحصول على التقاعد النسبي، تسديد كل المستحقات المادية للمنهاة مهامهم، صرف الرواتب في حينها،

6. التأكيد على أن المطالب الأساسية التي يلح عليها أساتذة اللغة العربية تتمثل في : إلغاء قرار إنهاء المهام التعسفية - وضع إطار قانوني بين المدرسين ووزارة التربية الوطنية - تحديد مخاطب وحيد للإشراف على ملف التعليم - تنفيذ الالتزامات المالية المتعلقة بالسعر القضائي والتعمويض اليومي عن الإقامة والتعامل على قدم المساواة مع باقي موظفي الدولة الملتحقين بالخارج - صياغة منهاج دراسي يستجيب لطلعات المدرسين وأبناء الجالية وإشراك المدرسين في إنجازه،.....

7. تسليم ممثل السفير الملف المطلبي للجامعة الوطنية للتعليم ومجموع الوثائق التي تسد عدالة قضيتنا.
أما فيما يخص ردود ممثل السيد السفير فيمكن تلخيصها في المسائل الآتية:

1. التعبير عن تفهمه للعواقب الوخيمة التي نتجت عن قرار إنهاء المهام سواء على الوضعية الإدارية والاجتماعية والنفسية للمدرسين وأسرهم.

2. الإشارة إلى حرصهم على مساعدة المتضررين سواء بالتدخل لدى السلطات الفرنسية من أجل تسوية أوضاعهم القانونية، الحصول على التقاعد النسبي، الحصول على جوازات سفر عادلة.

3. التأكيد على أن قرار إنهاء المهام قرار لارجعة فيه باعتباره قراراً حكومياً يتجاوز صلاحيات السفارة.

4. فيما يخص وضع محضر اجتماع لقاء، أكد ممثل السيد السفير على أن طبيعة هذا اللقاء تتمثل أساساً في الاستماع إلى مطالب وانشغالات المدرسين وصياغة تقرير وإطلاع السيد السفير بتفاصيله.

5. أما فيما يتعلق بوضع كتاب مدرسي وإشراك الأساتذة في إنجازه وإصلاح شمولي للملف في شقه التربوي، فقد لجا المستشار التربوي بالسفارة في رده إلى سياسة الهروب إلى الأمام واختزال الموضوع في عدم تفاعل الأساتذة لإغفاء أو تقييم الوحدات الدراسية المبعثرة إليهم.

إن الخلاصات الأساسية التي يمكن استشفافها من هذا اللقاء الأول يمكن رصدها في ما يلي:

- رغم ما عبر عنه ممثل السيد السفير بالتدخل قدر المستطاع لدى مختلف الجهات من أجل معالجة وتغيير العواقب الكارثية على المدرسين وأسرهم، فإن المطلب الأساسي المتعلق بالعدول عن قرار إنهاء المهام الذي يعتبر المصدر الأساس لهذه الوضعية الكارثية لا زال قائماً. عليه، فإننا في الجامعة الوطنية للتعليم نعلن تضمننا الشديد من القرار الانتقامي غير محسوب العواقب على أوضاعنا الإدارية وعلى مستقبل أبنائنا الذي اتخذته الحكومة المغربية، ونشتبث بحقوقنا وحقوق أبنائنا وسنواصل الدفاع عنها بكل الوسائل المشروعة والمتأصلة.

- ولمزيد من تعميق النقاش، يدعونا فرع ج.و.ت بفرنسا كافة منخرطيه والمعاطفين إلى حضور الاجتماع المرتقب يوم 1 دجنبر 2013 ابتداء من الساعة 14 و30 د بمقر جمعية المغاربة بسان دوني للتداول في شأن هذه المستجدات والأفاق التضليلية التي تتماشى وحجم الضرر الذي لحق الأساتذة وأسرهم.